# دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري
# دراسة تحليلية

**أ.د/ أحمد الرفاعي بهجت العزيزي**
أستاذ أصول التربية المتفرغ ونائب رئيس جامعة الزقازيق لشئون التعليم والطلاب سابقًا

**أ.د/ عبد الله محمد شوقي أحمد**
أستاذ أصول التربية المتفرغ والقائم بأعمال عميد كلية التربية جامعة الزقازيق سابقًا

**أ/ حسن مصطفى حسن سليم**
مدرس مساعد بقسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة الزقازيق

## الملخص:

أدت التغيرات والتحولات المعاصرة التي يشهدها العالم اليوم في مختلف المجالات – وبخاصة التغيرات والتحولات التكنولوجية والمعرفية والاقتصادية- إلى ضرورة توجه المجتمعات المختلفة نحو بناء اقتصاد المعرفة، الذي تُمثل فيه المعرفة عنصر الإنتاج الرئيس والقوة الدافعة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة المنشودة، والذي يُسهم في التطوير المستمر للعملية التعليمية. والتعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي خاصة لا يقف بمنأى عن تأثيرات عصر اقتصاد المعرفة، بل ربما يكون من أكثر المؤسسات تأثرًا به وتأثيرًا فيه، فقد أصبح التعليم الجامعي مؤسسة تنموية مهمة قادرة على المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة، من خلال اضطلاعه بوظيفته المعرفية، وأيضًا من خلال وفاء مؤسساته بتوفير وتنفيذ النشاطات المعرفية.

وانطلاقًا مما سبق، هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري؛ وذلك من أجل وضع تصور مقترح لتفعيل هذا الدور. ولتحقيق ذلك الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته طبيعة موضوع الدراسة في خطواتها المختلفة. وقد خلصت الدراسة الحالية إلى نتائج هامة، أبرزها: تدني الوضع المعرفي لمصر، وضعف قدرة وكفاءة التعليم الجامعي المصري – بوضعه الحالي- على تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة، ووجود معوقات تحول دون قيام التعليم الجامعي بدوره في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري، وأن هذه المعوقات تتنوع ما بين معوقات داخل منظومة التعليم الجامعي ومعوقات أخرى خارجها. وفي ضوء هذه النتائج، طرحت الدراسة الحالية تصورًا مقترحًا لتفعيل دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري، يفي هذا التصور المقترح بآليات مواجهة معوقات قيام التعليم الجامعي بهذا الدور، ويوفر ضمانات نجاح هذه المواجهة.

**الكلمات المفتاحية:** اقتصاد المعرفة - المجتمع المصري.

## Abstract:

The contemporary changes and transformations witnessed which the world is witnessing today in various fields -especially technological, cognitive and economic changes and transformations - to the need for different societies to build the knowledge economy, in which knowledge is the main component of production in it and the driving force for achieving economic growth and desired sustainable development, and which contributes to the continuous development of the educational process. Education in general and university education in particular are not immune to the effects of the knowledge economy era, but it may be one of the most affected by it and influential institutions, university education has become an important development institution capable of contributing to building the knowledge economy, through performance of his knowledge function, and also through fulfillment of its institutions to provide and implement knowledge activities.

Based on the foregoing, the current study aimed to analyze the role of university education in building the knowledge economy in Egyptian society; in order to put a suggested perception to activate this role. and to achieve this aim, the current study used the descriptive analytical method; because of its association with the subject of study in its various steps. the current study has reached important results, most notably: the low cognitive status of Egypt, and the weak capacity and efficiency of Egyptian university education - in its current status - to meet the requirements of building the knowledge economy, and the existence of obstacles that prevent university education in turn in building the knowledge economy in Egyptian society, and that these obstacles vary between the obstacles within the university education system and other obstacles outside. In the light of these results, the current study put forward a suggested perception for activating the role of university education in building the knowledge economy in Egyptian society, this suggested perception includes ways to face of the obstacles that hinder the establishment of university education in this role, and provides guarantees of the success of this confrontation.

**Keywords**: The Knowledge Economy – The Egyptian Society.

**مقدمة:**

رافقت المعرفة الإنسان منذ أن خُلق، وارتقت معه من مستوياتها البدائية إلى قمة ذروتها الحالية، والمعرفة ليست بالمفهوم الجديد أو الطارئ حديثًا، ولكن الجديد هو حجم تأثيرها الراهن على جوانب الحياة المختلفة، فلقد غدت المعرفة تمثل التحول الثالث في تاريخ البشرية بعد ظهور الزراعة والصناعة.

وقد ساعد في تعاظم ذلك الدور للمعرفة، مسايرتها للثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات، حيث باتت المعلومات والمعرفة موردًا أساسيًا من الموارد الاقتصادية إضافة للموارد الطبيعية، ونشأ ما اُتفق على تسميته باقتصاد المعرفة.(١)

واقتصاد المعرفة يعني في الأساس أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وأن تعتمد اقتصاديات المعرفة على توافر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، واستخدام البحوث والتطوير والابتكار، وهو على العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج التقليدي الذي تلعب فيه المعرفة دوراً أقل، ويكون النمو مدفوعاً بعوامل الإنتاج التقليدية مثل الثروة أو الأيدي العاملة أو الميكنة، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو ما يطلق عليه «رأس المال البشري»، هي أكثر الأصول قيمة في اقتصاد المعرفة.(٢)

ومن اللافت للنظر أن معظم التقارير الحديثة للمنظمات والهيئات الدولية تؤكد على أهمية اقتصاد المعرفة، ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي المرجو ومن ثم التنمية المستدامة المنشودة، حيث يؤكد **تقرير للبنك الدولي (٢٠٠٨م)** هذه العلاقة الإرتباطية الوثيقة بين قيم مؤشرات اقتصاد المعرفة وبين معدلات النمو الاقتصادي، حيث يشير إلى أن المعرفة وتطبيقاتها تلعب دورًا رئيسيًا في النمو الاقتصادي، وأن السياسات والممارسات ذات الصلة بالمعرفة تنتمي إلى الجزء العلوي من أجندة التنمية اليوم، وأن تحسن وحدة واحدة لدولة ما في مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) يؤدي إلى زيادة قدرها ٠,٤٩٪ في النمو الاقتصادي، وذلك بعد احتساب الأوضاع المبدئية.(٣)

وما ينبغي التأكيد عليه هنا، أنه ومن خلال التدقيق في نتائج التقارير الدولية والإقليمية والمحلية، يتضح أن التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة لا يقف بمنأى

عن تأثيرات عصر اقتصاد المعرفة، بل ربما كان من أكثر المؤسسات تأثرًا منه وتأثيرًا فيه. ويؤكد ذلك **تقرير المعرفة العربية للعام ٢٠١٤ الشباب وتوطين المعرفة (٢٠١٥م)** الذي يشير إلى أن التعليم الجامعي أصبح مؤسسة تنموية مهمة قادرة على المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة من خلال اضطلاعه بأربع مهمات أساسية، هي: إعداد رأس المال البشري إعدادًا جيدًا، وبناء ركائز المعرفة في المجتمع من خلال البحث العلمي وبحوث التطوير، ونشر المعرفة واستخدامها من خلال التفاعل مع المؤسسات الاقتصادية في الإنتاج والخدمات، وإدارة المعرفة في المجتمع ككل من حيث النقل والنشر والاستخدام والتوطين من خلال أقسامها ومراكزها العلمية المتخصصة ومن خلال علاقاتها مع مراكز الإنتاج والخدمات.(٤)

بناءً على ما سبق، تأتي الدراسة الحالية لتحليل دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري، والوقوف على معوقات تحقيق هذا الدور؛ من أجل وضع تصور مقترح لتفعيل هذا الدور.

**مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:**

وانطلاقًا مما تقدم، تتجسد مشكلة الدراسة في أن المجتمع المصري، كغيره من المجتمعات، يشهد تغيرات معاصرة وهائلة ومتعددة على كل المستويات وفي مختلف المجالات، وبخاصة المجالات المعلوماتية والتكنولوجية والاتصالية، حتى بات يعرف العصر الحالي بعصر الانفجار المعرفي، وهذه التغيرات ساهمت في نمو نظريات اقتصادية جديدة جعلت من المعرفة بمثابة المورد الاستراتيجي الرئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الشاملة المستدامة. وهنا برز على الساحة مفهوم اقتصاد المعرفة.

ولم يكن التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة بمنأى عن تأثيرات عصر اقتصاد المعرفة، بل ربما كان من أكثر المؤسسات تأثرًا منه وتأثيرًا فيه. فالتعليم الجامعي – في ظل اقتصادات المعرفة – أصبح مؤسسة تنموية مهمة في تلبية متطلبات اقتصاد

المعرفة من خلال اضطلاعه بوظيفته المعرفية، وأيضًا من خلال وفاء مؤسساته بتوفير وتنفيذ النشاطات المعرفية. إلا أن نظام التعليم الجامعي المصري – بوضعه الراهن- يعاني من ضعف القدرة والكفاءة على تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة، وأنه لم يسلم من وجود معوقات تعيق القيام بدوره في بناء هذا الاقتصاد الجديد. وهذا يستوجب البحث عن مخرج لهذه الأزمة، والدراسة الحالية هي استجابة مباشرة لهذه الرغبة؛ حيث تطرح حلاً لهذه الأزمة من خلال وضع تصور مقترح لتفعيل هذا الدور.

**وعليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية في التساؤلات التالية:**

* ما مفهوم اقتصاد المعرفة، والقوى والعوامل الرئيسية الدافعة إلى ظهوره، وأهميته، وركائزه؟
* ما ملامح الوضع المعرفي في مصر؟
* ما واقع قيام التعليم الجامعي المصري بدوره في بناء اقتصاد المعرفة، ومعوقات تحقيق هذا الدور؟
* ما التصور المقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري؟

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة الذي يعد المورد الاستراتيجي الرئيس لتحقيق التنمية الشاملة بمختلف المجتمعات وبالأخص المجتمع المصري؛ وذلك من أجل وضع تصور مقترح لتفعيل هذا الدور. ويتحقق ذلك من خلال:

* التعرف على مفهوم اقتصاد المعرفة، والقوى والعوامل الرئيسية الدافعة إلى ظهوره، وأهميته، وركائزه.
* الكشف عن أبرز ملامح الوضع المعرفي في مصر، ويتم ذلك من خلال رصد وتحليل التقارير العالمية والإقليمية التي اهتمت بإبراز هذه الملامح.
* إبراز واقع قيام التعليم الجامعي المصري بدوره في بناء اقتصاد المعرفة، ومعوقات تحقيق هذا الدور.

* الكشف عن المعوقات التي تحول دون تحقيق التعليم الجامعي المصري لدوره في بناء اقتصاد المعرفة.

**أهمية الدراسة :**

**ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى:**

* أنها تعد استجابة لما أوصت به العديد من الندوات والمؤتمرات والتقارير الدولية والمحلية من ضرورة تعزيز دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة؛ لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الشاملة.
* أنها تكشف عن أبرز ملامح الوضع المعرفي في مصر، وذلك من خلال رصد وتحليل التقارير العالمية والإقليمية التي اهتمت بإبراز هذه الملامح.
* أنها تحلل الواقع الفعلي لدور التعليم الجامعي المصري في بناء اقتصاد المعرفة، والوقوف على أبرز المعوقات التي تعيق تحقيق هذا الدور.
* قد تُسهم في توعية المسؤولين وأعضاء المجتمع الجامعي بأهمية وضرورة اهتمام الجامعة بالتنمية المعرفية للطلاب وبتشجيعهم على إجراء وتنفيذ النشاطات المعرفية المختلفة؛ مساهمة في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري.
* أنها تطرح تصورًا مقترحًا لتفعيل دور التعليم الجامعي المصري في بناء اقتصاد المعرفة.
* قد يساعد هذا التصور المقترح المسؤولين والقائمين على صنع القرار الجامعي في وضع الآليات والإجراءات اللازمة التي يجب إتباعها بغية تفعيل دور الجامعة في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري.

**منهج الدراسة :**

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بوصف وتحليل الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة وصولاً إلى وضع حلولٍ لها؛ وذلك لملاءمته طبيعة

موضوع الدراسة في خطواتها المختلفة، حيث تستخدمه الدراسة الحالية في رصد وتشخيص الوضع المعرفي في مصر، وفي تحليل الوضع الراهن للتعليم الجامعي في ظل الاتجاه المتزايد نحو بناء اقتصاد المعرفة، وفي تشخيص واقع قيام التعليم الجامعي المصري بدوره في بناء اقتصاد المعرفة، وفي رصد المعوقات التي تحول دون قيام التعليم الجامعي بتحقيق هذا الدور، ومن ثم وضع تصور مقترح يُسهم في التغلب على تلك المعوقات، ويُفعل من هذا الدور.

**مصطلحات الدراسة :**

تتمثل أهم مصطلحات الدراسة الحالية في مصطلح «**اقتصاد المعرفة Knowledge Economy**»، والمُتابع للدراسات والأدبيات التي تناولت هذا المصطلح بالدراسة والتحليل يجد تعدد التعريفات التي تناولته من حيث الفلسفة والمضمون والآليات، وأيًا كانت الفكرة الأساسية التي يعتمد عليها كل من هذه التعريفات، إلا أنها تشترك في خاصية رئيسية، هي الدور الذي تلعبه المعرفة وإسهاماتها في كافة الأنشطة الاقتصادية[٥]. ومن أبرز هذه التعريفات: تعريف **منظمة اليونسكو (UNESCO, 2005)** لاقتصاد المعرفة بأنه: تلك المعرفة المحددة التي تقود مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي؛ حيث تحل المعرفة – في هذه المرحلة – محل تراكم رأس المال المادي الذي تميزت به المرحلة السابقة، وأصبح ينظر إلى المعرفة كعملية اتخذت مكان لها في نظريات القوى العاملة. ويؤكد اقتصاد المعرفة على التكامل التنظيمي والتكنولوجي بين الإمكانيات المتنوعة لتدوين المعرفة وتخزينها ونقلها من خلال التكنولوجيات الجديدة.[٦]

وتُعرف الدراسة الحالية اقتصاد المعرفة بأنه: الاقتصاد الذي يستند إلى الأنشطة كثيفة المعرفة؛ بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها المختلفة وتحقيق التنمية البشرية المستدامة بمفهومها الشامل والمتكامل. ويتحقق ذلك من خلال قيام التعليم الجامعي بتلبية متطلبات بناء هذا النوع من الاقتصاد؛ وذلك باضطلاعه بوظيفته المعرفية، وبوفاء مؤسساته المختلفة بتوفير وتنفيذ النشاطات المعرفية والمتمثلة في إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها سواء داخل هذه المؤسسات أو خارجها.

**خطة الدراسة :**

لتحقيق ما استهدفته الدراسة الحالية، تم تحديد خطة الدراسة وفق المحاور التالية:

* **المحور الأول**: ويتناول الإطار الفكري لاقتصاد المعرفة.
* **المحور الثاني**: ويتناول تحليلاً لأبرز ملامح الوضع المعرفي في مصر.
* **المحور الثالث**: ويتناول تحليلاً لواقع قيام التعليم الجامعي المصري بدوره في بناء اقتصاد المعرفة، ومعوقات تحقيق هذا الدور.

وسيتم تناول هذه المحاور الثلاثة بالتفصيل على النحو التالي:

**المحور الأول : الإطار الفكري لاقتصاد المعرفة :**

إن أبرز ما يميز عصرنا الحالي هو ذلك الوعي المتزايد بأهمية اقتصاد المعرفة، الذي يمثل مرحلة جديدة في التطور الاجتماعي والاقتصادي العالمي. وعليه، يعرض المحور الحالي مفهوم اقتصاد المعرفة، والقوى والعوامل الرئيسية الدافعة إلى ظهوره، وأهميته، وركائزه، وذلك على النحو التالي:

**أولاً : مفهوم اقتصاد المعرفة :**

يعد مصطلح اقتصاد المعرفة من المصطلحات ذات الطبيعة المركبة، فأحد شقيه هو «الاقتصاد»، والشق الآخر هو «المعرفة». ولا يوجد تعريف شامل لاقتصاد المعرفة، إنما تعددت تعريفاته، ويعود السبب في هذا التعدد والتنوع إلى حداثة حقل اقتصاد المعرفة كعلم حديث. ومن أمثلة هذه التعريفات:

* تعريف **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 1996)** لاقتصاد المعرفة بأنه: ذلك الاقتصاد المبني أساسًا على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات،

والذي تتجلى آثاره في صورة زيادة ونمو الاستثمارات والصناعات ذات التكنولوجيا العالية، وفي توافر العمالة الماهرة، وفي زيادة الإنتاجية.(٧)

* تعريف **أيان برينكلي (Ian Brinkley, July 2006)** لاقتصاد المعرفة بأنه: ما يتحصل عليه عندما تقوم المؤسسات بإحضار كمبيوترات تعمل بشكلٍ جيدٍ، وأدمغة متعلمة بشكلٍ جيدٍ؛ لإيجاد الثروة.(٨)
* تعريف **عبد الرسول جابر إبراهيم وصباح رحيم مهدي (٢٠١٤م)** لاقتصاد المعرفة بأنه: نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات، وشبكات الانترنت في مختلف النشاطات الاقتصادية، وبخاصة في مجال التجارة الالكترونية، والحكومة الالكترونية، وغيرها من المجالات الأخرى، التي ترتكز بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي.(٩)
* تعريف **محمد إبراهيم علي (٢٠١٥م)** لاقتصاد المعرفة بأنه: "نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، الذي تمثل فيه المعرفة عنصر الإنتاج الرئيس والقوة الدافعة الأساسية لتكوين الثروة، ويهدف إلى التحسن في واقع الأداء الاقتصادي لتحقيق تنمية اقتصادية وبشرية مستدامة".(١٠)

وتُعرف الدراسة الحالية اقتصاد المعرفة بأنه: الاقتصاد الذي يستند إلى الأنشطة كثيفة المعرفة؛ بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها المختلفة وتحقيق التنمية البشرية المستدامة بمفهومها الشامل والمتكامل. ويتحقق ذلك من خلال قيام التعليم الجامعي بتلبية متطلبات بناء هذا النوع من الاقتصاد؛ وذلك بدعمه إنتاج ونشر المعرفة وتوظيفها، وتعزيز فرص حصول طلابه على التعليم المتميز، وتشجيعهم على الإبداع والابتكار، وإكسابهم مهارات التعلم المستمر ومهارات مواكبة المستجدات التكنولوجية، والارتقاء بمنظومة البحث العلمي.

**ثانيًا: القوى والعوامل الرئيسية الدافعة إلى ظهور اقتصاد المعرفة:**

هناك العديد من القوى والعوامل التي تضافرت وتكاملت معًا، خلال الفترة الزمنية الأخيرة؛ لتسهم في نشأة وظهور اقتصاد المعرفة. ومن أبرز هذه القوى والعوامل

ما يلي:

١- العولمة الاقتصادية: تُعد العولمة من أهم القوى والعوامل الاقتصادية الدافعة لنشأة وظهور اقتصاد المعرفة، وعلى الرغم من تواجد انفتاح نسبى في الاقتصاد العالمي في الماضي، إلا أن وتيرة ومدى المرحلة الحالية من العولمة الاقتصادية لم يسبق لها مثيل. وقد نتج عن كل ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدلاً واسع النطاق حوله من حيث تحديد آثاره وأبعاده، وهو مفهوم العولمة الاقتصادية، والتي تُعد بُعدًا أساسيًا من أبعاد العولمة. فالعولمة الاقتصادية والحد من الحواجز التقنية التي تعترض الوصول إلى المعلومات، هما الجانبان الأساسيان في اجتياز المعرفة عبر الحدود وبسرعة أكبر من أي وقت مضى، فالاقتباس والنسخ قد أصبحا أسرع وأفضل، وأصبحت المنافسة أكثر شراسة.(١١)

٢- تعاظم دور المعرفة: لقد عبرت الخصائص الرئيسية للمعرفة خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين والعقد الحالي من هذا القرن عن نفسها؛ من خلال منظومة متكاملة الأبعاد والمحددات، منها: تقاطع المعرفة وتكاملها، واتساع منباعها وروافدها، وتنامي تأثيرها وعوائدها. فقد تكاملت العلوم الاقتصادية مع مختلف العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، وغيرها من روافد المعرفة، وأشكالها المتباينة اللانهائية التأثير والأقل توقعًا.(١٢) ومن ثم، يُعد تعاظم دور المعرفة في الوقت الراهن من أبرز القوى والعوامل الدافعة لنشأة وظهور اقتصاد المعرفة.

٣- التقدم العلمي والتكنولوجي: يُعد التقدم العلمي والتكنولوجي من أبرز القوى والعوامل التي ساهمت في نشأة وظهور اقتصاد المعرفة؛ حيث أنه يساهم في زيادة إنتاج المعارف ونقلها، من خلال: التعليم والتدريب وإجراء الأبحاث والتنسيق اقتصادي. كما كان للتقدم العلمي والتكنولوجي دورٌ حاسمٌ في النمو الاقتصادي خلال القرنين الماضيين، إلا أن طبيعته قد تغيرت. وخلال القرن التاسع عشر تم تحريفه لصالح رأس المال المادي، كما سمح بإجراء اقتصاد في العمل. ثم تغيرت

طبيعته بدءًا من العشرينيات، حيث مال حينها إلى زيادة حصة رأس المال غير المادي (والمتمثل في: التعليم، والتدريب، ونشاطات الابتكار.. إلخ) من بين عوامل الإنتاج. وبالتالي، كان نمو رأس المال المادي في ساعة العمل يُمثل ثلثي نمو إنتاجية العمل خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بينما كان يُمثل فقط بين رُبع وخُمس هذا النمو في القرن العشرين. (١٣)

٤- التغير أو التجديد الاجتماعي: صاحب التقدم التكنولوجي على مختلف الأصعدة تغيرًا اجتماعيًا شمل كافة المجالات الاجتماعية، وعكس اتجاهًا تطوريًا متزايدًا نحو الانفتاح الفكري والثقافي لكل ما هو جديد في مختلف المجالات، كما واكبه تحديث متنام للغة الخطاب الاجتماعي ومفرداته وآلياته. وقد واكب تدفق هذه الموجات المتزايدة الإيقاع المتلاحقة التجديد والتحديث ظهور الكثير من المفرادت، التي تدعم هذه التوجهات وتعمق استخدامها، مثل: التعلم عن بُعد، والعولمة، والتجارة الإلكترونية، وصفحات الإنترنت، وغيرها(١٤)، والتي بدورها ساهمت في نشأة وظهور اقتصاد المعرفة.

**ثالثًا: أهمية اقتصاد المعرفة:**

يُمثل اقتصاد المعرفة رافدًا معرفيًا جديدًا، كما يُعد المصدر الأساسي للقيمة المضافة للمنتج والعامل الرئيس في نمو الاقتصاد، حيث يشير تقرير التنمية الصناعية للعام ٢٠١٦م، والمعنون: (دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة) إلى أنه حدث تحول وتغير في هيكل الصناعة وبنيتها، وقد ظهر ذلك جليًا في عملية التحول من الصناعة التقليدية نحو صناعة منتجات تكنولوجية أكثر تعقيدًا؛ حيث انخفضت حصة الصناعة القائمة على الموارد في التصنيع العالمي من نسبة ٣٣٪ في العام ١٩٩٠م لتصل إلى نسبة ٢٨٪ في العام ٢٠١٣م، في حين ارتفعت حصة المنتجات القائمة على التكنولوجيا المتوسطة والفائقة من نسبة ٤٤,٦٪ في العام ١٩٩٠م لتصل إلى نسبة ٤٦,٧٪ في العام ٢٠١٣م. وقد شكلت الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتوسطة والفائقة في العام ٢٠١٣م أكثر من نصف القيمة المضافة الصناعية في البلدان الصناعية؛ حيث ارتفعت من نسبة ٤٦,٣٪ في العام ١٩٩٠م لتصل إلى نسبة ٥٠,١٪

في العام ٢٠١٣م. وهذا يعني أن قطاع الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتوسطة والفائقة كان هو القطاع الصناعي المهيمن في الاقتصادات الصناعية في الفترة من ١٩٩٠م حتى ٢٠١٣م.(١٥)

ولا تقتصر أهمية اقتصاد المعرفة على المجال الاقتصادي وحسب، بل تتعدى لتصل إلى المجال التربوي والتعليمي؛ حيث يساهم اقتصاد المعرفة في إحداث نقلة نوعية في مجال البحوث التربوية ورسم السياسات التعليمية، وفي تطوير العملية التعليمية من حيث مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها وتغذيتها الراجعة التي تفيد في عمليات التطوير المستمر للعملية التعليمية.

ويُساهم اقتصاد المعرفة في صناعة القرارات التربوية الرشيدة وتوظيف البحث العلمي لصالح العملية التربوية. كما يتيح فرص الاستفادة من التجارب التعليمية الدولية الناجحة لتطوير منظومة التعليم في مجتمعاتنا العربية، وكذلك تفعيل التعاون مع الجامعات الأخرى، وعقد الندوات الحوارية والمحاضرات للقيادات التربوية وأعضاء هيئات التدريس والطلاب؛ للاستفادة من البحث العلمي والتدريب على منهجيته والمشاركة في المعرفة لنموها.(١٦)

وعليه، ترى الدراسة الحالية ضرورة السعي إلى بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري؛ للإفادة من أهميته وايجابياته وفوائده المتنوعة، والتي يمكن إجمالها في أهمية واحدة شاملة هي الارتقاء بجودة الحياة للإنسان.

**رابعًا: ركائز اقتصاد المعرفة:**

يحدد البنك الدولي أربع ركائز (Four Pillars) أساسية يُبنى عليها اقتصاد المعرفة، تُفضي هذه الركائز إلى المعرفة التي تُعد بمثابة محركًا فعالاً لإحداث النمو الاقتصادي. وتتمثل هذه الركائز الأربعة فيما يلي:

* النظام الاقتصادي والمؤسسي: يرتكز اقتصاد المعرفة على نظام اقتصادي ومؤسسي مزود بحوافز اقتصادية، تُسهم في الاستخدام الكفء للمعرفة الحالية والمعرفة الجديدة، وفي ازدهار العمل الحر.
* التعليم والتدريب: فوجود مواطنين متعلمين وذوي مهارات، مطلوبٌ من أجل إبداع المعرفة وحُسن استخدامها وتشاركها.
* البنية الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات: إن وجود بنية أساسية متطورة وديناميكية من شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، مطلوبٌ من أجل تسهيل فعالية الاتصالات، ونشر المعلومات ومعالجتها.
* الابتكار: فوجود نظام ابتكار كفء من الشركات ومراكز الأبحاث والجامعات والمراكز الاستشارية ومؤسسات أخرى، يُعد ضروريًا من أجل الاستفادة من تنامي المخزون العالمي للمعرفة، واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، وخلق تقنية جديدة.(١٧)

مما سبق، يتضح تعدد وتنوع الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة لتشمل مختلف مناحي الحياة، وهذا يدعم القاعدة الهامة التي تؤكد على أن المعرفة هي مصدر قوة المجتمعات وسبيل تحقيق تقدمها ورفاهيتها.

**المحور الثاني: ملامح الوضع المعرفي في مصر:**

تتعدد وتتنوع منهجيات قياس المعرفة واقتصاد المعرفة لتضم منهجيات تقيس وتُقيم الوضع المعرفي ووضع اقتصاد المعرفة على المستوى العالمي، مثل: منهجية البنك الدولي، وتقارير التنافسية العالمية، ومؤشر الابتكار العالمي، ومنهجيات أخرى تقيس وتُقيم الوضع المعرفي ووضع اقتصاد المعرفة على المستوى العربي، مثل: مؤشر المعرفة العربي، وتقارير التنافسية العربية. ويمكن توضيح الوضع المعرفي وواقع اقتصاد المعرفة في مصر من خلال دراسة وتحليل مؤشرات وركائز هذه المنهجيات؛ وذلك على النحو التالي:

* الوضع المعرفي لمصر وفق منهجية البنك الدولي في قياس المعرفة:

يتحدد الوضع المعرفي لمصر وفق منهجية البنك الدولي في قياس المعرفة – كما سبق الإشارة بمنهجيات قياس المعرفة بالفصل الحالي – من خلال مؤشرين هما: مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) ومؤشر المعرفة (KI). ويوضح الجدول رقم (١) الوضع المعرفي لمصر وفق هذه المنهجية على النحو التالي:

**جدول رقم (١) الوضع المعرفي لمصر وفق منهجية البنك الدولي في قياس المعرفة**

| المؤشر | ٢٠٠٠م ( ١٤٦ دولة ) | | ٢٠١٢م ( ١٤٥ دولة ) | | التغيير بالمؤشر (حسابات فريق تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤م) |
|---|---|---|---|---|---|
| | قيمة المؤشر (١٠-٠) | المرتبة | قيمة المؤشر (١٠-٠) | المرتبة | |
| مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) | ٤,٢٩ | ٨٨ | ٣,٧٨ | ٩٧ | ٠,٥١- |
| مؤشر المعرفة (KI) | ٤,٤٩ | -- | ٣,٥٤ | -- | ٠,٩٥- |
| مرتكز النظام الاقتصادي والمؤسسي | ٣,٦٨ | -- | ٤,٥ | -- | ٠,٨٢ |
| مرتكز نظام الإبداع | ٥,٠٣ | -- | ٤,١١ | -- | ٠,٩٢- |
| مرتكز التعليم والقدرات البشرية | ٤,٦٦ | -- | ٣,٣٧ | -- | ١,٢٩- |
| مرتكز البنية التحتية للمعلومات | ٣,٧٧ | -- | ٣,١٢ | -- | ٠,٦٥- |
| المرتبة العالمية (مؤشر اقتصاد المعرفة) | ٤,٢٩ | ٨٨ | ٣,٧٨ | ٩٧ | ٠,٥١- |
| المرتبة العربية | | ٩ ضمن ١٧ دولة عربية | | ١١ ضمن ١٧ دولة عربية | |
| قيمة المؤشر: يمتد المؤشر من الرقم (٠) وهو يعني (أسوأ أداء) إلى العدد (١٠) وهو يعني (أفضل أداء). | | | | | |

**Source**: World Bank: **Knowledge Assessment Methodology 2012 (KAM)**, Retrieved 1/8/ 2014, Available at: http://web.worldbank.org/Wbsite/ExtErnal/Wbi/Wbiprograms/Kfdlp/Extunikam/0,,Menupk:1414738~Pagepk:64168427~piPK:64168435~theSitePK:1414721,00.html.

نقلاً عن: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤.. الشباب وتوطين المعرفة، **مرجع سابق**، ص ص ٢٥٠- ٢٥١.

وباستقراء الجدول السابق، يتضح أن مصر احتلت المرتبة رقم (٨٨) عالميًا من إجمالي (١٤٦) دولة على مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) للعام ٢٠٠٠م بدرجة ٤.٢٩ من أصل ١٠ درجات، وأن مرتبة مصر في هذا المؤشر قد تراجعت في العام ٢٠١٢م ٩ درجات عنها في العام ٢٠٠٠م،

لتحتل المرتبة رقم (٩٧) عالميًا من إجمالي (١٤٥) دولة. وهذا إن دل، فإنما يدل على تراجع الوضع المعرفي لمصر في العام ٢٠١٢م عنه في العام ٢٠٠٠م. وظهر هذا التراجع بصورة واضحة في مرتكز التعليم والقدرات البشرية، فقد تراجعت قيمته من (٤,٦٦) في العام ٢٠٠٠م إلى (٣,٣٧) في العام ٢٠١٢م بمقدار (- ١,٢٩)، وهذا يدل على أن منظومة التعليم وإعداد وتأهيل الموارد البشرية هي أكثر المرتكزات التي تساهم إما في تحسين الوضع المعرفي أو تدهوره.

ويبين الجدول السابق أن قيمة مرتكز نظام الإبداع (وهي ٤,١١) كانت الأكبر بين مجمل المرتكزات، في حين كانت قيمة مرتكز البنية التحتية للمعلومات (وهي ٣,١٢) الأقل فيما بينها، وذلك في العام ٢٠١٢م. أما في العام ٢٠٠٠م، فكانت قيمة مرتكز نظام الإبداع (وهي ٥,٠٣) الأكبر بين مجمل المرتكزات، في حين كانت قيمة مرتكز النظام الاقتصادي والمؤسسي (وهي ٣,٦٨) الأقل فيما بينها. وهذا يؤكد على الدور الهام الذي يلعبه نظام الإبداع في الرقي بالوضع المعرفي المصري، وإن كان هذا الدور – رغم أهميته – لا يُمكن مصر من احتلال مرتبة متقدمة ضمن مؤشري المعرفة واقتصاد المعرفة، فقد احتلت مصر المرتبة رقم (٩) عربيًا ضمن (١٧) دولة عربية شملهم مؤشر اقتصاد المعرفة للعام ٢٠٠٠م، وتراجعت مصر مرتبتين في مؤشر اقتصاد المعرفة للعام ٢٠١٢م عنه في العام ٢٠٠٠م، لتحتل المرتبة رقم (١١) عربيًا ضمن (١٧) دولة عربية شملهم هذا المؤشر. وهذا يدل على تراجع الوضع المعرفي لمصر مقارنة بدول العالم والدول العربية على حد سواء. وعليه، يتطلب تحسين الوضع المعرفي المصري الاهتمام بالمرتكزات الأربعة الرئيسية لمؤشر اقتصاد المعرفة، وهي: مرتكز النظام الاقتصادي والمؤسسي، ومرتكز نظام الإبداع، ومرتكز التعليم والقدرات البشرية، ومرتكز البنية التحتية للمعلومات.

* الوضع المعرفي لمصر وفق مؤشر المعرفة العربي:

يصدر مؤشر المعرفة العربي عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك في إطار عملية بناء مؤشر للمعرفة العربية يراعي - إلى حد كبير- خصوصيات الدول العربية الثقافية واحتياجاتها وتحدياتها التنموية. ويركز مؤشر المعرفة العربي – كما سبق الإشارة – على عدد من القطاعات الحيوية، تمثل مؤشرات رئيسية له، هي: التعليم ما قبل الجامعي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والتعليم العالي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد، والبحث والتطوير والابتكار. ويوضح الجدول رقم (٢) الوضع المعرفي لمصر وفق مؤشر المعرفة العربي للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦م.

**جدول رقم (٢)**

**الوضع المعرفي لمصر وفق مؤشر المعرفة العربي للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦م**

| رقم المؤشر | المؤشر | ٢٠١٥م | | ٢٠١٦م (*) | | التغير في الترتيب (حسابات الباحث) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | قيمة المؤشر (**) (١-١٠٠) | المرتبة عربيًا | قيمة المؤشر (١-١٠٠) | المرتبة عربيًا | |
| ١ | مؤشر التعليم ما قبل الجامعي | ٥٥,٣٥ | ٧ | ٦٠,٣٨ | ٨ | ١- |
| ١-١ | رأس المال المعرفي | ٦٨,٦٢ | - | ٧٦,٩٩ | - | |
| ١-٢ | البيئة التمكينية | ٤٧,٥٤ | - | ٥١,٩٩ | - | |
| ١-٣ | السياق التنموي | ٣٦,٦٣ | - | ٤٦,٦٠ | - | |
| ٢ | مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني | ٥٤,٣٨ | ١٠ | ٥٣,١٤ | ٩ | ١+ |
| ٢-١ | بنية التعليم والتدريب | - | - | ٥٨,٧٧ | - | |
| ٢-٢ | الإطار المؤسسي | - | - | ٥٣,٠٦ | - | |
| ٢-٣ | السياق التنموي | - | - | ٤٩,٥٢ | - | |
| ٣ | مؤشر التعليم العالي | ٥٧,٥١ | ٦ | ٥٢,٠٤ | ٤ | ٢+ |
| ٣-١ | مدخلات التعليم العالي | ٥٥,٦٠ | - | ٤٤,٣٣ | - | |
| ٣-٢ | عمليات التعليم العالي | - | - | ٣٦,٠٣ | - | |
| ٣-٣ | مخرجات التعليم العالي | ٥١,٣٨ | - | ٥٨,٥٦ | - | |
| ٤ | مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | ٤٠,٧٣ | ١١ | ٤٣,٣٠ | ١١ | ٠ |
| ٤-١ | القدرات التكنولوجية | - | - | ٤٤,٤٥ | - | |
| ٤-٢ | البيئة التمكينية | - | - | ٤٢,١٤ | - | |
| ٥ | مؤشر الاقتصاد | ٤٣,٧٣ | ١٠ | ٤٩,١١ | ١١ | ١- |
| ٥-١ | الأداء التنظيمي والموارد البشرية | ٣٢,٤٨ | - | ٣٨,٤٣ | - | |
| ٥-٢ | التنافسية والتطور الإبداعي | ٥٧,٩٠ | - | ٦٣,١٦ | - | |
| ٥-٣ | تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد | ٥٠,٥٨ | - | ٥٤,٧٣ | - | |
| ٦ | مؤشر البحث والتطوير والابتكار | ٢٧,١٠ | ١١ | ٤٥,٧٢ | ١١ | ٠ |
| ٦-١ | البحث والتطوير | ١٩,٥٦ | - | ٤٨,٥٣ | - | |
| ٦-٢ | الابتكار | ٢٢,٤٧ | - | ٤٠,٠٩ | - | |
| ٦-٣ | البيئة التمكينية والبنية التحتية | ٤١,٧٨ | - | ٤٧,٥٨ | - | |

(*) يوجه عام، احتفظت قائمة المؤشرات الفرعية (المتغيرات) الداخلة في بناء الإصدار الثاني من مؤشر المعرفة العربي للعام ٢٠١٦م بالمؤشرات الفرعية المختارة في الإصدار الأول للعام ٢٠١٥م. وقد أضيفت و/أو حُذفت بعض المؤشرات الفرعية (المتغيرات) المستخدمة في بناء المؤشرات الرئيسية الستة المكونة لمؤشر المعرفة، واختلف حجم الإضافة والحذف من مؤشر إلى آخر؛ حيث بلغ حجم التغيرات أقصاه في مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني ومؤشر البحث والتطوير والابتكار. وعليه، لن تتعرض الدراسة الحالية لدراسة وتحليل المؤشرات الفرعية القديمة الواردة بمؤشر المعرفة العربي للعام ٢٠١٥م.

(**) قيمة المؤشر: يمتد المؤشر بين الرقم (١) وهو يعني (أسوأ أداء) إلى العدد (١٠٠) وهو يعني (أفضل أداء).

**المصدر:**


- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **مؤشر المعرفة العربي ٢٠١٥م**، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي، ٢٠١٦م، ص ص ١٢٤- ١٦٧.
- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **مؤشر المعرفة العربي ٢٠١٦م**، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي، ٢٠١٦م، ص ١٠٥.
- المنصة الرقمية التفاعلية الرائدة حول المعرفة والتنمية في المنطقة العربية: **مؤشر المعرفة العربي ٢٠١٦م: مصر**، تاريخ الاسترجاع ٢٠١٦/١٢/١٣م، متاح على موقع: المنصة الرقمية التفاعلية الرائدة حول المعرفة والتنمية في المنطقة العربية (Knowledge4All): http://www.know-ledge4all.com/ar/EG/2016/Knowledge-Index-Country-Profile#StartPage
- المنصة الرقمية التفاعلية الرائدة حول المعرفة والتنمية في المنطقة العربية: **مؤشر المعرفة العربي ٢٠١٦م: نتائج الدول**، تاريخ الاسترجاع ٢٠١٦/١٢/١٣م، متاح على موقع: المنصة الرقمية التفاعلية الرائدة حول المعرفة والتنمية في المنطقة العربية (Knowledge4All): http://www.knowledge4all.com/ar/Arab-World-Knowledge-Index/2016


وباستقراء الجدول السابق، يتضح تراجع ترتيب مصر عربيًا في مؤشرين رئيسيين من بين المؤشرات الرئيسية الستة المكونة لمؤشر المعرفة العربي في العام ٢٠١٦م عنه في العام ٢٠١٥م، وهذان المؤشرين هما: مؤشر التعليم ما قبل الجامعي (والذي تراجعت فيه مصر مرتبة واحدة)، ومؤشر الاقتصاد (والذي تراجعت فيه مصر مرتبة واحدة أيضًا). بينما تقدم ترتيبها في مؤشرين رئيسيين آخرين في العام ٢٠١٦م عنه في العام ٢٠١٥م، وهذان المؤشرين هما: مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني (والذي تقدمت فيه مصر مرتبة واحدة)، ومؤشر التعليم العالي (والذي تقدمت فيه مصر مرتبتين). في حين ظلت مصر في نفس ترتيبها في مؤشرين رئيسيين آخرين هما: مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشر البحث والتطوير والابتكار؛ حيث احتلت المرتبة رقم (١١) عربيًا في هذين المؤشرين في كلا العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦م.

وكانت أعلى مرتبة حصلت عليها مصر – ضمن هذه المؤشرات الرئيسية الستة – وفق مؤشر المعرفة العربي للعام الأخير ٢٠١٦م هي المرتبة رقم (٤) عربيًا في مؤشر التعليم العالي، تلاه مؤشر التعليم ما قبل الجامعي حيث حصلت فيه مصر على المرتبة رقم (٨) عربيًا، ثم مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني حيث حصلت فيه على المرتبة رقم (٩) عربيًا. فيما سجلت أسوأ ثلاث مراتب في المؤشرات الثلاثة الباقية، وهي: مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤشر الاقتصاد، ومؤشر البحث والتطوير والابتكار؛ حيث حصلت فيهم مصر على نفس المرتبة المتأخرة وهي المرتبة رقم (١١) عربيًا.

وتشتمل المؤشرات الرئيسية الستة المكونة لمؤشر المعرفة العربي للعام ٢٠١٦م على (١٧) مؤشرًا فرعيًا، وكان المؤشر الفرعي الأعلى قيمة هو مؤشر رأس المال المعرفي التابع للمؤشر الرئيسي (مؤشر التعليم ما قبل الجامعي) حيث حصلت فيه مصر على درجة (٧٦,٩٩) من أصل (١٠٠) درجة، تلاه مؤشر التنافسية والتطور الإبداعي التابع للمؤشر الرئيسي (مؤشر الاقتصاد) حيث حصلت فيه مصر على درجة (٦٣,١٦)، ثم مؤشر بنية التعليم والتدريب التابع للمؤشر الرئيسي (مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني) حيث حصلت فيه على درجة (٥٨,٧٧). فيما كان المؤشر الفرعي الأقل قيمة هو مؤشر عمليات التعليم العالي التابع للمؤشر الرئيسي (مؤشر التعليم العالي) حيث حصلت فيه مصر على درجة (٣٦,٠٣)، تلاه مؤشر الأداء التنظيمي والموارد البشرية التابع للمؤشر الرئيسي (مؤشر الاقتصاد) حيث حصلت فيه على درجة (٣٨,٤٣)، ثم مؤشر الابتكار التابع للمؤشر الرئيسي (مؤشر البحث والتطوير والابتكار) حيث حصلت فيه على درجة (٤٠,٠٩).

وفي المجمل، يمكن القول أن الوضع المعرفي في مصر يعاني تراجعًا ملحوظًا بمقارنته بالدول العربية، وأن أفضل المؤشرات والتي ساهمت – إلى حد ما – في تحسين الوضع المعرفي لمصر في ضوء مؤشر المعرفة العربي للعام ٢٠١٦م هو مؤشر التعليم العالي، يليه مؤشر التعليم ما قبل الجامعي، ثم مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني،

وأن أسوأ المؤشرات والتي ساهمت بشكل كبير في تراجع الوضع المعرفي في مصر هو مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويماثله في التأثير مؤشر البحث والتطوير والابتكار ومؤشر الاقتصاد. وعليه، ينبغي الاهتمام بإجراء الإصلاحات التي تدعم الارتقاء بالمؤشرات الستة المكونة لمؤشر المعرفة العربي دون استثناء أي مؤشر، فتأثير أحد هذه المؤشرات يصب في المؤشرات الأخرى.

**المحور الثالث: واقع قيام التعليم الجامعي المصري بدوره في بناء اقتصاد المعرفة، ومعوقات تحقيق هذا الدور:**

للتعليم الجامعي، في ظل هذا التدفق السريع واللامتناهي من المعرفة، وفي ظل توجه اقتصاديات دول العالم – وبخاصة اقتصاديات الدول المتقدمة – نحو بناء اقتصاد المعرفة، دور هام في بناء هذا الاقتصاد الجديد، وذلك من خلال قيامه بوظيفته المعرفية المتضمنة في وظائفه التقليدية الثلاثة (التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع). وعليه، يعرض المحور الثالث واقع قيام التعليم الجامعي المصري بدوره في بناء اقتصاد المعرفة، ومعوقات تحقيق هذا الدور، وذلك على النحو التالي:

**أولاً: واقع قيام التعليم الجامعي المصري بدوره في بناء اقتصاد المعرفة:**

تعددت الأبحاث والدراسات العلمية التي اهتمت بتحليل واقع دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة. ومن أمثلة هذه الدراسات، دراسة **أحمد محمد محمد** (يناير٢٠١٢م) التي هدفت إلى وضع رؤية استشرافية لإدارة رأس المال الفكري في الجامعات المصرية لتحقيق أعلى مؤشرات لاقتصاد المعرفة، من خلال توزيع استبانة على عينة عشوائية قوامها (٨٠) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس العاملين ببعض الكليات داخل الجامعات المصرية.

وجاءت نتائج هذه الدراسة موضحة - بخصوص درجة توافر المقومات الهيكلية لرأس المال الفكري بالجامعات المصري – ارتفاع نسبة هذا المحور ككل عن ٥٠٪، ولكن بفارق ست نقاط فقط، وهذا دليل على ارتفاع المتوسط لبعض العبارات عن وسط الاختبار وخاصة العبارات التي تفترض المستقبل، في حين ينخفض الوسط الحسابي

لبعض العبارات عن وسط الاختبار، وبخاصة العبارات التي تهدف تحليل واقع الجامعات المصرية، ومنها العبارات التي اهتمت باقتصاد المعرفة وتحليل واقعه بالجامعات، والمتمثلة فيما يلي:

- عبارة (تسعى الجامعات لوضوح المنهجية الاستراتيجية المتعلقة باقتصاد المعرفة)، حيث انخفض وسط الإجابة على هذه العبارة (والذي بلغ ٢,٢) عن وسط الإجابة للمحور ككل (والذي بلغ ٢,٨٢٥)، كما انخفضت النسبة المئوية لدرجة تواجد هذه العبارة (والتي بلغت ٤٤٪) عن النسبة المئوية لدرجة تواجد عبارات المحور ككل (والتي بلغت ٥٦,٥٪)، وبهذا حصلت هذه العبارة على المرتبة رقم (٨) من حيث التوافر بالجامعات المصرية من إجمالي (١٢) مرتبة يتضمنها هذا المحور.
- عبارة (تُوجه وتُقيم أنشطة الجامعات لضمان تحقيق استراتيجيات اقتصاد المعرفة)، حيث انخفض وسط الإجابة على هذه العبارة (والذي بلغ ١,٩٣) عن وسط الإجابة للمحور ككل (والذي بلغ ٢,٨٢٥)، كما انخفضت النسبة المئوية لدرجة تواجد هذه العبارة (والتي بلغت ٣٨,٦٪) عن النسبة المئوية لدرجة تواجد عبارات المحور ككل (والتي بلغت ٥٦,٥٪)، وبهذا حصلت هذه العبارة على المرتبة رقم (٩) من حيث التوافر بالجامعات المصرية من إجمالي (١٢) مرتبة يتضمنها هذا المحور.
- عبارة (تُدعم الجامعات بأهداف اقتصاد المعرفة وتسعى لتحقيقها)، حيث انخفض وسط الإجابة على هذه العبارة (والذي بلغ ١,٨٥) عن وسط الإجابة للمحور ككل (والذي بلغ ٢,٨٢٥)، كما انخفضت النسبة المئوية لدرجة تواجد هذه العبارة (والتي بلغت ٣٧٪) عن النسبة المئوية لدرجة تواجد عبارات المحور ككل (والتي بلغت ٥٦,٥٪)، وبهذا حصلت هذه العبارة على المرتبة رقم

(١٠) من حيث التوافر بالجامعات المصرية من إجمالي (١٢) مرتبة يتضمنها هذا المحور.

- عبارة (تحرص الجامعات على تدعيم وحماية الابتكارات والاختراعات الجديدة)، حيث انخفض وسط الإجابة على هذه العبارة (والذي بلغ ١,٥٢) عن وسط الإجابة للمحور ككل (والذي بلغ ٢,٨٢٥)، كما انخفضت النسبة المئوية لدرجة تواجد هذه العبارة (والتي بلغت ٣٠,٤٪) عن النسبة المئوية لدرجة تواجد عبارات المحور ككل (والتي بلغت ٥٦,٥٪)، وبهذا حصلت هذه العبارة على المرتبة رقم (١١) من حيث التوافر بالجامعات المصرية من إجمالي (١٢) مرتبة يتضمنها هذا المحور.
- عبارة (تخصص الجامعات ميزانية كافية لتمويل ودعم مشاريع البحث العلمي والتطوير)، حيث انخفض وسط الإجابة على هذه العبارة (والذي بلغ ١,٣٢) عن وسط الإجابة للمحور ككل (والذي بلغ ٢,٨٢٥)، كما انخفضت النسبة المئوية لدرجة تواجد هذه العبارة (والتي بلغت ٢٦,٤٪) عن النسبة المئوية لدرجة تواجد عبارات المحور ككل (والتي بلغت ٥٦,٥٪)، وبهذا حصلت هذه العبارة على المرتبة رقم (١٢) أي الأخيرة، من حيث التوافر بالجامعات المصرية من إجمالي (١٢) مرتبة يتضمنها هذا المحور.[١٨]

من التحليل السابق لواقع اقتصاد المعرفة في الجامعات المصرية، يتضح ضعف قدرة الجامعات المصرية على تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة، والذي ظهر في انخفاض النسب المئوية لدرجة تواجد العبارات الخاصة باقتصاد المعرفة عن النسبة المئوية لدرجة تواجد العبارات ككل، والذي انعكس بدوره في احتلال هذه العبارات مراتب متأخرة. ويُعد هذا التحليل بمثابة صورة كلية لواقع دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري.

كما ظهرت في الآونة الأخيرة مؤسسات علمية وأكاديمية وغيرها تهتم بالشأن الأكاديمي والبحثي، وتعمل علي تصنيف الجامعات عالميًا، ويختار التصنيف العالمي للجامعات عادة أفضل ٥٠٠ جامعة تكون المفاضلة بينها حسب معايير محددة قابلة

للقياس، توزع الأوزان بينها حسب أهميتها للجهة المصنفة، وقد برزت جهات عدة لتصنيف الجامعات على المستوي العالمي لاعتمادها معايير تتلاءم وأهداف ودور المؤسسات التعليمية،[١٩] أبرزها: التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية أو ما يُعرف بتصنيف شنغهاي، والتصنيف البريطاني أو ما يُعرف بتصنيف التايمز البريطانية، وتصنيف كيو إس لجامعات العالم.

أما بخصوص وضع الجامعات المصرية في ضوء **التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية**- كمثال لهذه التصنيفات- فيوضح الجدولين التاليين هذا الوضع، على النحو التالي:

**جدول رقم (٣)**

**عدد الجامعات المتقدمة في التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦م (حسب الدولة)**

| الدولة | الوصف | العام | أفضل (٢٠) جامعة | أفضل (١٠٠) جامعة | أفضل (٢٠٠) جامعة | أفضل (٣٠٠) جامعة | أفضل (٤٠٠) جامعة | أفضل (٥٠٠) جامعة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | الأعلى عالميًا | ٢٠١٥م | ١٦ | ٥١ | ٧٨ | ١٠٢ | ١٢٥ | ١٤٦ |
| | | ٢٠١٦م | ١٥ | ٥٠ | ٧١ | ٩٨ | ١١٩ | ١٣٧ |
| المملكة العربية السعودية | الأعلى عربيًا | ٢٠١٥م | ٠ | ٠ | ٢ | ٢ | ٣ | ٤ |
| | | ٢٠١٦م | ٠ | ٠ | ٢ | ٣ | ٤ | ٤ |
| جمهورية مصر العربية | | ٢٠١٥م | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ |
| | | ٢٠١٦م | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ |

**المصدر**: جدول مركب بمعرفة الباحث من المصدرين التاليين:

* *Academic Ranking of World Universities (ARWU): **ARWU 2015: Statistics by region**. Retrieved 15/4/2017, Available at:* http://www.shanghairanking.com/ARWU-Statistics-2015.html

* Shanghai Ranking Consultancy: **Shanghai ranking: Discovering world_class: Academic ranking of world universities 2016**, Shanghai Ranking Consultancy, 15 August 2016, p.21.

**جدول رقم (٤)**

**وضع جامعات مصر ضمن قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم للعام ٢٠١٦م**

| التصنيف العالمي للعام ٢٠١٦م | ١٥١-١٠١ | ١٥٠-١٠١ | ٣٠٠-٢٠١ | ٤٠٠-٣٠١ | ٥٠٠-٤٠١ |
|---|---|---|---|---|---|
| التصنيف العالمي للعام ٢٠١٥م | ٢٠٠-١٥١ | ٢٠٠-١٥١ | ٤٠٠-٣٠١ | ٥٠٠-٤٠١ | ٥٠٠-٤٠١ |
| المؤسسة | جامعة الملك عبد العزيز | جامعة الملك سعود | جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا | جامعة الملك فهد للبترول والمعادن | جامعة القاهرة |
| الدولة | المملكة العربية السعودية | المملكة العربية السعودية | المملكة العربية السعودية | المملكة العربية السعودية | جمهورية مصر العربية |
| الترتيب الوطني | ٢-١ | ٢-١ | ٣ | ٤ | ١ |
| درجة مؤشر [a](Alumni) | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١٩,٢ |
| درجة مؤشر [b](Award) | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| درجة مؤشر [c](Hici) | ٥٢,٣ | ٤٢,٣ | ٢٩ | ٢٠,٥ | ٠ |
| درجة مؤشر [d](N&S) | ٩,١ | ٦,٢ | ١٢,٥ | ٥,٢ | ٣,٢ |
| درجة مؤشر [e](PUB) | ٤٧,٨ | ٤٦,١ | ٢٤,٥ | ٢٢,٩ | ٣٣,١ |
| درجة مؤشر [f](PCP) | ١٨,١ | ١٧,٤ | ١٩,٨ | ١٩ | ١٧,٧ |

[a] مؤشر (Alumni) : مؤشر الخرجين الحاصلين على جوائز نوبل وأوسمة فيلدز.

[b] مؤشر (Award) : مؤشر أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز نوبل وأوسمة فيلدز.

[c] مؤشر (Hici) : مؤشر الباحثين الأكثر استشهادًا بهم في ٢١ تخصصًا علميًا.

[d] مؤشر (N&S) : مؤشر الأبحاث المنشورة في مجالات الطبيعة والعلوم.

[e] مؤشر (PUB) : مؤشر المقالات الواردة في دليل الاقتباس العلمي الموسع ودليل الاقتباس للعلوم الاجتماعية.

[f] مؤشر (PCP) : مؤشر الإنتاجية لكل فرد بالمؤسسة.

**Source:** Shanghai Ranking Consultancy: **op.cit.**, p.8, p.10, p.12, p.14.

**ويشير استقراء الجدولين السابقين إلى ما يلي:**

* **خروج جميع الجامعات المصرية من قائمة أفضل (٥٠٠) جامعة على مستوى العالم، باستثناء جامعة القاهرة، حيث جاءت ضمن الفئة (٤٠١- ٥٠٠)، وذلك في العام ٢٠١٦م. في حين احتلت أربع جامعات سعودية ترتيبًا ضمن**

القائمة، حيث جاءت جامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك سعود ضمن الفئة (١٠١- ١٥٠)، وجاءت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا ضمن الفئة (٢٠١- ٣٠٠)، بينما جاءت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ضمن الفئة (٣٠١- ٤٠٠) وذلك في نفس العام. وبذلك تكون الجامعات السعودية الأربعة قد احتلت مراكز متقدمة على جامعة القاهرة. وفي المجمل، احتلت المملكة العربية السعودية المركز الأول عربيًا (بأربع جامعات) في هذا التصنيف، تلتها جمهورية مصر العربية (بجامعة واحدة)، وغابت بقية الدول العربية عن احتلال أي مركز بالتصنيف.

* وبمقارنة وضع الجامعات المصرية في العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦م، نجد غياب جميع الجامعات باستثناء جامعة القاهرة التي جاءت ضمن الفئة (٤٠١- ٥٠٠)، ولم يتغير ترتيبها في كلا العامين، في حين تحسن ترتيب الجامعات السعودية الأربعة في العام ٢٠١٦م عنه في العام ٢٠١٥م.
* يُعد (مؤشر الخريجين الحاصلين على جائزة نوبل وأوسمة فيلدز) والذي حصلت فيه جامعة القاهرة على درجة (١٩,٢) أبرز المؤشرات التي ساهمت في احتلال جامعة القاهرة مركزًا – رغم كونه مركزًا متأخرًا- ضمن أفضل (٥٠٠) جامعة على مستوى العالم. وعلى النقيض، من أبرز المؤشرات التي ساهمت في تراجع ترتيب جامعة القاهرة: (مؤشر أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز نوبل وأوسمة فيلدز)، و(مؤشر الباحثين الأكثر استشهادًا بهم في ٢١ تخصصًا علميًا)؛ حيث لم تحصل فيهما على أية درجة. في حين حصلت الجامعات السعودية الأربعة على درجات في (مؤشر الباحثين الأكثر استشهادًا بهم في ٢١ تخصصًا علميًا)، بينما لم تحصل على أية درجة في (مؤشر الخريجين الحاصلين على جائزة نوبل وأوسمة فيلدز). وهذا إن دل، فإنما يدل على أن رصيد جامعة القاهرة من خريجيها القدامى الحاصلين

على جائزة نوبل – ومن بينهم: الكاتب نجيب محفوظ، والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، والدكتور محمد البرادعي المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية- هو ما ساهم بشكل فعال في حصول جامعة القاهرة على ترتيب ضمن هذا التصنيف، وأنه بغياب هذا الرصيد، فإنه لن يكون بمقدورها الحصول على هذا الترتيب (المتأخر). ويدل هذا أيضًا على أن الجامعات السعودية الأربعة لم تعتمد على ماضيها في ذلك، فهي حديثة النشأة بالمقارنة بجامعات مصر، بل اعتمدت على إنتاج أعضائها العلمي والبحثي حاضرًا ومستقبلاً.

وعليه، يمكن القول أنه بتحليل وضع الجامعات المصرية في ضوء التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية (أو ما يُعرف بتصنيف شنغهاي) يتضح ضعف قدرة التعليم الجامعي المصري على تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة؛ حيث أنه من المعلوم أن اقتصاد المعرفة يبنى على أربعة ركائز أساسية منها ركيزة الابتكار والتجديد. وأن هذه الركيزة يبنى عليها أيضًا هذا التصنيف، والذي أوضح تحليل نتائجه – المبنية على تحليل واقع الإنتاج العلمي والبحثي ومنظومة الابتكار للجامعات - غياب جميع الجامعات المصرية عن قائمة أفضل (٥٠٠) جامعة على مستوى العالم، باستثناء جامعة القاهرة التي حصلت على مركز متأخر – لا يليق بها- في هذا التصنيف.

## ثانيًا: معوقات قيام التعليم الجامعي ببناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري:

لم يسلم التعليم الجامعي من وجود معوقات تُعيق القيام بدوره في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري. وتتنوع هذه المعوقات ما بين معوقات داخل منظومة التعليم الجامعي، ومعوقات أخرى خارجها. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

## ١- معوقات داخل منظومة التعليم الجامعي:

تتعدد وتنوع المعوقات الداخلية التي تواجه منظومة التعليم الجامعي المصري، والتي تحول دون تحقيق التعليم الجامعي لدوره في بناء اقتصاد المعرفة. وتتمثل أبرز هذه المعوقات فيما يلي:

* أن الجامعات المصرية، وبخاصة الحكومية، وبحكم نشأتها تأخذ شكلاً ونمطًا واحدًا تقريبًا، فجاءت مكررة في تركيبها وفي أهدافها وفي وظائفها، إلى جانب تركزها في المدن الكبرى وعواصم المحافظات، وانعزالها عن الريف بمشكلاته؛ مما أدى إلى عزوف أبنائه المتعلمين عن العمل فيه، بل والرجوع إليه، وهجرتهم إلى المدينة في أحيان كثيرة، مما أدى إلى زيادة العبء على البنية التحتية بالمدن من ناحية، وضعف فعالية جهود تطوير الريف من ناحية أخرى.
* التركيز على نقل المعرفة القديمة نقلاً مجردًا، إلى جانب الضعف الشديد في توليد معارف جديدة وتطوير المعارف القديمة؛ نظراً لتغليب الطابع الشكلي على البحوث العلمية، وتركيز الاهتمام على البحوث والدراسات النظرية، دون القيام بالبحوث التطبيقية إلا في حدود ضيقة. (٢٠)
* ضعف ملاءمة أعداد الطلاب المقبولين مع الموارد المتاحة للكلية.
* أدى تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي إلى الاهتمام بالكم على حساب الكيف، رغبة في مواجهة التدفق الطلابي الهائل على الجامعات، حيث تم إنشاء العديد من الجامعات والكليات دون توفر الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لها، مما أدى إلى انخفاض جودة وكفاءة العملية التعليمية، وعدم مواكبتها مع التغيرات والتطورات العصرية، ومن ثم انخفاض كفاءة الجامعات المصرية وهبوط مستوى خريجيها وعدم مواكبتهم لمتطلبات سوق العمل المتطورة والمتغيرة باستمرار.(٢١)

* النظر إلى مرحلة التعليم الجامعي على أنها امتداد للمراحل التعليمية السابقة عليها، لا يختلف سوى المسمى فقط.(٢٢)
* ومع غياب الرؤية العلمية في رسم سياسات وبناء خطط التعليم الجامعي، إلى جانب جمود نظمه وتقليدية برامجه وتقادم مناهجه، في مواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد على هذا النوع من التعليم، فقد تسبب ذلك كله في زيادة عدد طلاب الدراسات الإنسانية والنظرية على عدد طلاب الدراسات العملية والتطبيقية، وهو اتجاه معاكس لمتطلبات التعامل مع الصيغة الحضارية لمجتمع المعرفة واقتصادها، الأمر الذي ترتب عليه زيادة مشكلة بطالة المتعلمين عمقًا واتساعًا على اتساعها، وقد ارتبط بذلك ظاهرة جديدة تعرف بظاهرة الزيادة في التأهيل (Over Qualification)، حيث يضطر الحاصل على شهادة جامعية أو شهادة أعلى منها، في التخصصات الإنسانية والنظرية، إلى الالتحاق بعمل لا يحتاج هذا المستوى العالي من التأهيل، هذا في الوقت الذي تشتد الحاجة فيه إلى خريجين في تخصصات مغايرة، عملية وتطبيقية، إلا أنه لا يتوافر العدد المطلوب من هذه النوعية.
* أنه نظرًا لما تتسم به طرق وأساليب التعليم والتعلم من تقليدية وما يغلف عمليات التقويم من شكلية، فقد أنصب التركيز على نقل المعارف وتدريسها، الأمر الذي ساعد على تكوين بعض الاتجاهات السلبية لدى النسبة الغالبة من الطلاب، نحو معاودة الدراسة ومحاولة تجديد معارفهم ومهاراتهم، وقد مهد لهذه الاتجاهات ورسخها لديهم، انعزال الجامعات نفسها عن المجتمع بما تشعه من شروط جامدة وحواجز مصطنعة، باتت قيودًا معوقة لتفعيل مبدأ استمرارية التعليم من ناحية، وتتنافى مع المطالب والمقتضيات التعليمية الجديدة لمجتمع واقتصاد المعرفة، وما يسود فيه من قيم ومبادئ حاكمة وموجهة لعمليات التعليم والتعلم من ناحية أخرى.(٢٣)
* عدم استجابة التعليم الجامعي للواقع المجتمعي، حيث إنه لا يستجيب للمتغيرات الاقتصادية ومتغيرات سوق العمل السريعة والمتلاحقة، ولا

يستجيب أيضًا للمتغيرات السياسية ولا يتأثر بها ولا يؤثر فيها، كما أنه لا يستجيب للمتغيرات الثقافية لكل إقليم، بمعنى أنه لا يستجيب للتنوع الثقافي ولا يُسهم في تشكيل ثقافة المجتمع وتطويرها من خلال الجامعات الإقليمية، وهو أيضًا لا يستجيب لمطالب الطلاب المختلفة، كما أنه لا يتمتع بقدر كبير من المرونة والتنوع التي تساعده على الاستجابة لمتغيرات الزمان والمكان ومتغيرات العولمة ومجتمع المعرفة واقتصادها.

* معاناة التعليم الجامعي من العجز في أعضاء هيئة التدريس كمًا ونوعًا (أي عدديًا ومن حيث التخصصات).
* معاناة أعضاء هيئة التدريس من العبء التدريسي والإشراف الأكاديمي وأعمال الامتحانات، فهي بمثابة أعباءً مضافة، تُعيقهم عن القيام بأدوارهم المنوطة بهم.
* عدم تمتع الجامعات بالحرية الأكاديمية والإدارية والمالية، حيث إنها لا تتحقق بالصورة الموضوعية طبقًا للقانون، بدليل عدم سيطرة الأقسام العلمية والكلية على ميزانيتها ووجود مركزية بالجامعة في إدارة الموارد.[٢٤]
* ضعف قيام أعضاء الهيكل التنظيمي لمؤسسات التعليم الجامعي بأدوارهم.
* الفصل بين المعرفة وتطبيقاتها داخل مؤسسات التعليم الجامعي.
* اعتماد الجامعة على القواعد المعرفية، وعدم الاهتمام بالتدفق المعرفي.
* عدم وضوح مفهوم المعرفة وأهميتها لدي أعضاء المجتمع الجامعي.[٢٥]

## ٢- معوقات خارج منظومة التعليم الجامعي:

تتعدد وتنوع المعوقات الخارجية التي تواجه منظومة التعليم الجامعي المصري، والتي تحول دون تحقيق التعليم الجامعي لدوره في بناء اقتصاد المعرفة. وتتمثل أبرز هذه المعوقات فيما يلي:

* انخفاض الوعي الحضاري بأهمية المعرفة للارتقاء بحياة الإنسان.
* ضعف القيم الاجتماعية والحضارية الداعمة لتطور ونمو المعرفة في المجتمع.
* قلة أعداد المؤسسات والهيئات التي تستفيد من المعرفة وتطوعها لخدمة الإنسان.
* ضعف مؤسسات صناعة المعرفة وعدم توافر البنية التحتية اللازمة لها.[٢٦]
* غياب سياسات شاملة لتنمية الثقافة في واقع الدول العربية بعامة ومصر بخاصة، لبناء هياكل ثقافية جديدة تتواءم مع ضرورة نقل وتوطين المعرفة على غرار ما تم في دول العالم المتقدمة والنامية المناظرة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافوره، فقد نجحت هذه الدول في تأسيس بنى ثقافية جديدة مؤازرة للتطورات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية، فأحدثت تنمية شاملة في واقعها الثقافي والتنموي.
* لا يزال الشباب المصري بعيداً عن توظيف المعرفة في أنشطة المجال الاقتصادي، وعن المشاركة بالشكل المطلوب في الإنتاج والتنمية. وتعزو كثير من الدراسات ذلك إلى عدة عوامل، منها: تدني نوعية التعليم وعدم التوافق بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل، وكذلك بنية وظروف الاقتصاد الكلي غير المواتية التي تحول دون الاستثمار في رأس المال الثابت ونمو الإنتاجية، وترافق ذلك مع نمط ثقافي غير موات لقيم العمل، علاوة على معاناة الكثير من الشباب من الفقر بأبعاده المختلفة وفشل الدولة في بناء آليات فعالة وسياسات ناجزة للحماية الاجتماعية. وينعكس ذلك بشكل واضح على قضية المساواة وتوزيع الدخل والتي ترتبط بدورها بتوزيع المعرفة والمهارات وفرص التعليم.[٢٧]

مما سبق، يتضح تعدد وتنوع المعوقات الخارجية التي تحول دون قيام التعليم الجامعي بدوره في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري، لتشمل مختلف مجالات الحياة، ولتطال مختلف المؤسسات والهيئات. ويتضح أيضًا ترابط وتشابك وتداخل هذه المعوقات مع بعضها البعض. وعليه، ينبغي على مؤسسات وهيئات المجتمع المختلفة

التضافر معًا – وعلى رأسها مؤسسات التعليم الجامعي- من أجل النجاح في بناء اقتصاد المعرفة؛ تحقيقاً للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة المنشودة.

**نتائج الدراسة والتصور المقترح:**

بعد العرض السابق لمحاور الدراسة، تُخْتَتَم الدراسة الحالية بأهم النتائج التي توصلت إليها؛ من خلال استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي، ومن ثم وضع تصور مقترح يسهم في تفعيل دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري، وذلك على النحو التالي:

**أولاً: نتائج الدراسة:**

تتمثل نتائج الدراسة الحالية فيما يلي:

* بات من الضروري - وخصوصًا في ظل معطيات العصر وتقنياته الحديثة - إعادة النظر في مفهوم المعرفة، باعتبارها المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي المرتفع، وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتكاملة.
* تدني الوضع المعرفي لمصر، والذي تسبب في إحداث فجوة معرفية بينها وبين الدول المتقدمة، واتسعت هذه الفجوة المعرفية لتصبح بين مصر وبين بعض الدول العربية ذات الترتيب العالي في التصنيفات العالمية على حد سواء.
* يُعد التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة ركيزة رئيسية من ركائز الارتقاء بالوضع المعرفي؛ بما يُسهم في بناء اقتصاد المعرفة.
* ضعف قدرة وكفاءة التعليم الجامعي المصري – بوضعه الحالي- على تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة.

* هناك معوقات تعيق قيام التعليم الجامعي بدوره في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري، وأن هذه المعوقات تتنوع ما بين معوقات داخل منظومة التعليم الجامعي ومعوقات أخرى خارجها.
* لكي يؤدي التعليم الجامعي دوره في بناء اقتصاد المعرفة لابد من تضافر وتعاون مؤسساته مع مؤسسات المجتمع وهيئاته المختلفة؛ فالتعليم الجامعي ليس بمعزل عما يدور حوله، بل يتأثر به، ويؤثر فيه.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن مواجهة معوقات قيام التعليم الجامعي بدوره في بناء اقتصاد المعرفة، تتطلب وضع تصور مقترح يفي بآليات المواجهة من مختلف جوانبها، ويوفر ضمانات نجاح هذه المواجهة، ويفعل هذا الدور. وعلى هذا يتناول الجزء التالي من الدراسة الحالية تصورًا مقترحًا لتفعيل دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري.

## ثانيًا: تصور مقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري:

للتعليم الجامعي دورٌ حيويٌ في المجتمع المصري المعاصر، وله مسؤوليات لا تستطيع أن تقوم بها أية أنظمة أخرى، فمنوط به وضع نظام تربوي تعليمي متميز يدعم منظومة الطلاب المعرفية، ومن ثم فمنوط به المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري، من خلال ما يتوفر له من إمكانات وآليات. ومن ثم، تضع الدراسة الحالية تصورًا مقترحًا لتفعيل دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري. وتتضح المعالم الرئيسية لهذا التصور فيما يلي:

### ١- منطلقات التصور المقترح:

يستند التصور المقترح إلى عدة منطلقات، هي:

* **أهمية قضية بناء اقتصاد المعرفة:** حيث تهدف عملية بناء اقتصاد المعرفة في المجتمعات المختلفة تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع، وتحسين نوعية الحياة الإنسانية بمجالاتها المختلفة، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة بمفهومها الشامل والمتكامل، ومن ثم تحقيق الرفاهية المنشودة بهذه المجتمعات.

* **خطورة المرحلة العمرية التي يمر بها طلاب الجامعة، وهي «مرحلة الشباب»:** حيث يعد الشباب وطلاب الجامعة أكثر فئات المجتمع المصري تعرضًا لتداعيات الثورة المعرفية؛ وذلك بحكم المرحلة العمرية التي ينتمون إليها، وبحكم خصائصهم المميزة لهم، كما يلقى على عاتقهم دور بناء وطنهم وتحقيق التقدم والرقي لمجتمعهم.

* **أهمية مرحلة التعليم الجامعي ودورها الحيوي في المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري،** حيث يُعد التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة أحد الركائز الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة. والتعليم الجامعي قادر على أداء هذا الدور بفعالية؛ وذلك للأسباب التالية:
  - توافر الإمكانات البشرية والمادية للتعليم الجامعي التي تتيح له الفرصة الحقيقية في المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة.
  - قدرة التعليم الجامعي على تحقيق التنمية المعرفية لطلابه؛ بما يتوافر له من إمكانات وآليات ووسائل متاحة.
  - قدرة التعليم الجامعي على المساهمة في إنتاج المعرفة من خلال أدائه لوظيفة البحث العلمي، ونشرها من خلال أدائه لوظيفة التدريس، وتطبيقها من خلال أدائه لوظيفة خدمة المجتمع، أي من خلال أدائه لوظائفه التقليدية.

* تزايد اهتمام الدراسات التربوية بدراسة الدور الذي يمكن أن يمارسه التعليم في المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة، وتزايد اهتمام علماء الاقتصاد والإدارة والتربية بدراسة الآثار الإيجابية لبناء اقتصاد المعرفة على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة المنشودة بالمجتمعات المختلفة.

## ٢- آليات التصور المقترح:

يُعد بناء اقتصاد المعرفة من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق تقدم الوطن ورفاهيته، والتعليم الجامعي يأتي في مقدمة المؤسسات المجتمعية المسؤولة عن تحقيق هذا الاقتصاد الجديد. واستنادًا إلى ما تقدم من استعراض الإطار الفكري لاقتصاد المعرفة وتحليل ملامح الوضع المعرفي بمصر وتحليل واقع دور التعليم الجامعي المصري في المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة، وحسب المنطلقات الأساسية للتصور المقترح، تقدم الدراسة الحالية عددًا من الآليات، والتي يُساعد الأخذ بها في تعزيز وتفعيل دور التعليم الجامعي في المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري، ولاسيما في ظل التحولات المعاصرة في مختلف المجالات وبخاصة المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية.

وتُصنف الدراسة الحالية آليات التصور المقترح إلى: آليات داخل مؤسسة التعليم الجامعي، وآليات أخرى خارج مؤسسة التعليم الجامعي. وتعرض الدراسة الحالية هذه الآليات بالتفصيل على النحو التالي:

### ٢-١- آليات داخل مؤسسة التعليم الجامعي:

وهذه الآليات ترتبط بعناصر المنظومة الجامعية، وهي تصنف إلى:

#### ٢-١-١- آليات خاصة بالمناخ الجامعي: وتشمل الآليات التالية:

* الاتجاه نحو الاعتناء بحرية التفكير والإبداع لدى أعضاء هيئة التدريس والطلاب.
* الاهتمام بالمتميزين من أعضاء المجتمع الجامعي، ورعاية الطلاب الموهوبين.
* تحسين الخدمات والرعاية المتاحة لأعضاء المجتمع الجامعي.
* تشجع الطلاب على ممارسة البحث العلمي، وتأهيلهم للتعامل بمهارة مع مصادر المعلومات وقواعد المعرفة الحديثة.
* إكساب الطلاب القدرة على تحليل المشكلات ومواجهة المواقف، وتدريبهم على اتخاذ القرارات السليمة.

* مراعاة حق الطالب في اختيار المقررات المرتبطة بميوله وقدراته واستعداداته، ومشاركته في إدارة العملية التعليمية.
* إكساب أفراد المجتمع الجامعي القدرة على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها.
* محاولة رفع الحواجز الإدارية التي تحول دون وجود علاقات إنسانية إيجابية بين مختلف أعضاء المجتمع الجامعي.

**٢-١-٢- آليات خاصة بالأهداف الجامعية: وتشمل الآليات التالية:**

* تطوير وتحديث الأهداف الجامعية، بما يمكن التعليم الجامعي من مواكبة المتغيرات المعاصرة والمتجددة باستمرار على الساحة المحلية والإقليمية والعالمية، وبما يمكنه من تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة.
* مراعاة الأهداف الجامعية – بعد تطويرها وتحديثها – الدور العام الذي ينبغي أن يقوم به التعليم الجامعي في تنمية الولاء والانتماء وتعزيز قيم المواطنة لدى الطلاب.
* تركيز الأهداف الجامعية – بعد تطويرها- على تنمية مختلف جوانب شخصية الطالب، بدءًا من الجانب التحصيلي والأكاديمي، مرورًا بالجانب اللغوي والجانب العقلي والجانب الحركي، انتهاءً بالجانب الانفعالي والجانب الاجتماعي والجانب الروحي.
* تشجيع الأهداف الجامعية –بعد تطويرها- الطلاب على التفكير النقدي والإبداعي، وحرية التعبير عن أرائهم وأفكارهم، بما يُسهم في تحفيز إبداعهم المعرفي.

**٢-١-٣- آليات خاصة بالإدارة الجامعية: وتشمل الآليات التالية:**

* إكساب القيادات الجامعية القدرة على تنفيذ النشاطات المعرفية الكفيلة بتعزيز قدرة التعليم الجامعي على تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة.

* السعي الجاد نحو وضع معايير وآليات لاختيار القيادات الإدارية بالجامعة، تستند إلى مدى امتلاك الكفاءة والقدرات المؤهلة لتولي هذه المناصب.
* تطبيق اللامركزية وضمان الاستقلال الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس والأقسام وإدارة الوحدات وفقاً لميثاق الجامعة والقوانين المفعلة.
* محاولة التخلص من النمط الإداري التقليدي، والبعد عن الروتين والبيروقراطية، وتمركز السلطة، وبطء الإنجاز.
* تأهيل القيادات الجامعية إداريًا؛ للإلمام بمختلف عمليات الإدارة من تخطيط وتنظيم وتنسيق وتوظيف ورقابة ومتابعة وتقويم ومساءلة.
* استخدام التقنيات والأنظمة المعلوماتية والاتصالية الحديثة التي تمكن الإدارة الجامعية من أداء مهامها بالسرعة والجودة المناسبة.
* تنمية الوعي بأهمية الاستثمار في رأس المال المعرفي وعوائده وجدوى الجهود المبذولة بشأنه.

**٢-١-٤- آليات خاصة بعضو هيئة التدريس: وتشمل الآليات التالية:**

* السعي نحو وضع معايير الانتقاء الجيد لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، بحيث تستند هذه المعايير إلى تميزهم الشخصي والأكاديمي والبحثي وتميزهم في خدمة المجتمع والارتقاء به.
* توافر بيئة تعليمية وعلمية مناسبة لأوضاع أعضاء هيئة التدريس بكل ما تحتويه من رعاية صحية واجتماعية وتعليمية.
* تمتع عضو هيئة التدريس بالحرية الاجتماعية والحصانة، مع الاحتفاظ بموقعه الوظيفي والأكاديمي.
* التنمية المهنية المستدامة لعضو هيئة التدريس وإعداده أكاديميًا وتربويًا، مما يؤثر بصورة إيجابية على قيامه بالمهام التعليمية والبحثية والخدمية.
* توافر بيئة عمل تساعد على تنمية ثقافة الإبداع والابتكار لدى أعضاء هيئة التدريس.
* وضع ضوابط معيارية لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس.

**٢-١-٥- آليات خاصة بالمناهج الجامعية: وتشمل الآليات التالية:**

* اتصاف المناهج الجامعية بالمرونة والتنوع، بما يلائم ميول الطلاب وطموحاتهم وقدراتهم.
* قابلية المناهج الجامعية للتغيير والتطوير والتحديث، بما يحقق اكتساب المهارات وزيادة المعارف وتنمية القدرات الابتكارية والإبداعية والناقدة.
* تحفيز المناهج الجامعية الطلاب على الاستمرار في التعلم واكتساب المعرفة مدى الحياة.
* اتصاف المناهج الجامعية بقدرتها على إثارة اهتمام الطلاب، بما تتمتع به من جاذبية وتشويق وارتباط بحياة الطلاب وبيئتهم وقضايا مجتمعهم ومشكلاته.
* تضمين المناهج الجامعية برامج للتنمية المعرفية، الأمر الذي يُسهم في بناء اقتصاد المعرفة.

**٢-١-٦- آليات خاصة بطرق التدريس وأساليبه: وتشمل الآليات التالية:**

* استخدام التقنيات الحديثة في العملية التعليمية، وتوظيف الوسائط المتعددة.
* الاعتماد على أساليب التعليم الذاتي التي تؤدي إلى التحرر الفكري[٢٨]، ومن ثم تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة.
* الاعتماد على طرق وأساليب التدريس الحديثة التي لها دور هام في تقليص الفروق الفردية بين الطلاب.
* استخدام طرق وأساليب التدريس الكفيلة بإثارة الطلاب فكريًا وتشويقهم معرفيًا، بما يُسهم في تحفيز إبداعهم المعرفي.

**٢-١-٧- آليات خاصة بالأنشطة الطلابية: وتشمل الآليات التالية:**

* الاهتمام بتفعيل الأنشطة الطلابية، وذلك من خلال تقليص عدد المقررات الجامعية التي أحيانًا ما تكون مجرد حشو، والتركيز على المقررات التي تُثري

الطلاب في مجالات تخصصهم والتي تثيرهم معرفيًا، ومن خلال تنظيم ممارسة الأنشطة الطلابية، بحيث لا تتعارض مواعيدها مع مواعيد المحاضرات النظرية والتدريبات العملية.

* توفير الموارد والإمكانات اللازمة لممارسة الأنشطة الطلابية، ومحاولة توفير بعض الأماكن المخصصة لممارسة هذه الأنشطة داخل الحرم الجامعي أو خارجه إذا لزم الأمر.
* زيادة الوعي لدى أعضاء هيئة التدريس والطلاب بأهمية الأنشطة الطلابية، ودورها في بناء الشخصية المتوازنة للطلاب.
* دعم الطلاب بحوافز مادية ومعنوية؛ لتشجيعهم على المشاركة بالأنشطة الطلابية.
* تدريب الطلاب على المشاركة في التخطيط للأنشطة الطلابية وتنفيذها وتقويمها

### ٢-٢- آليات خارج مؤسسة التعليم الجامعي:

ينبغي التأكيد بداية على أن التعليم الجامعي لا يمكنه أن يُسهم في بناء اقتصاد المعرفة بمفرده، ولكن لكونه جزءًا من المجتمع ومؤسسة من مؤسساته، فهو في حاجة إلى مساهمة كافة المؤسسات المجتمعية وتعاونها معه، والتي تضم مؤسسة الأسرة والمؤسسات البحثية والمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ومدن المعرفة ومنظمات المعرفة ووحدات الشراكة المعرفية وغيرها، فكل هذه الأطراف مسؤولة عن المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمعات المختلفة بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة.

ولتحقيق ذلك يجب تنفيذ عدد من الآليات من أهمها:

* إيمان أفراد المجتمع المصري بحقيقة هامة تفرضها التحولات والتغيرات المتسارعة والمتنامية والجذرية في مختلف المجالات وبخاصة المجالات المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية.

* الاتجاه نحو القيام بإصلاح أساسي وعميق في منظومتي التعليم والتدريب.
* استحداث مراكز للتميز والتفوق من أجل دعم التحول نحو بناء اقتصاد المعرفة في مصر، مع الالتزام بذلك على نحو جاد وقوي دون الحيد عن الجوانب الأساسية للإصلاح والمتمثلة فيما يلي: عدم المساس بنظام التعليم الحكومي، والتخلي عن ربط الشهادة بالوظيفة، وتشجيع مشاركة أولياء الأمور كإجراء أساسي لعملية إصلاح منظومة التعليم، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص وبخاصة في مجال التدريب المهني والتعليم العالي، والسعي نحو الربط بين التقنيات الجديدة في مجال المعلومات والاتصالات (ICTs)، والسعي نحو إيجاد مناخ وطني لثقافة العلم.
* السعي نحو التحول من مجرد استهلاك التكنولوجيا إلى إنتاجها والاستثمار فيها.
* الاتجاه نحو مراجعة سياسات وبرامج منظومة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ لتعزيز القدرات الوطنية في مجال تطوير التكنولوجيا ولتصبح أكثر ملاءمة لاحتياجات التحديات الجديدة والمتلاحقة.
* اتخاذ خطوات جادة نحو إصلاح البنية التحتية التكنولوجية بتوفير إطار وطني متماسك من الإجراءات التي تؤثر بشكل مباشر على تعزيز العلوم والتكنولوجيا، ومن أبرز هذه الإجراءات: الاهتمام بتنمية وتدريب الموارد البشرية في هذا الإطار، وتعزيز كفاءة وفعالية المؤسسات المتخصصة، وإنشاء مراكز للتميز، والدخول في شراكات مع الآخرين على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وتحديد آليات التمويل.

* السعي الجاد نحو تكوين برامج البحوث والتطوير (R&D) التي تهدف إلى الانتقال من نطاق المختبرات إلى نطاق السوق، حيث يُعد هذا أمرًا حيويًا لتحقيق اقتصاد تنافسي فعال.
* توفير البنية التحتية الكاملة اللازمة لتكوين هذه البرامج، مع ضمان توفير أنظمة حقوق الملكية الفكرية.
* الاتجاه نحو توجيه جهود البحوث والتطوير نحو كافة جوانب العلوم والتكنولوجيا، وبخاصة المجالات ذات التأثير الأكبر على تطوير القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.
* السعي نحو إيجاد تواصل جاد ومثمر بين المرافق التعليمية والبحثية بوزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات الصناعية في مصر، وبين العالم الخارجي.[٢٩]
* تبني مشروع قومي يهدف إلى بناء شخصية الشباب بعامة وشخصية طلاب الجامعة بخاصة، يكون من آليات هذا المشروع توفير برامج للتنمية المعرفية لهذه الفئات، وبرامج لتوعيتهم بسبل الاندماج الواعي بالتغيرات والتحولات المعاصرة في مختلف جوانب الحياة، وبخاصة التغيرات في المجالات المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية.
* تبني المنظومة الإعلامية في المجتمع المصري لفلسفة وطنية تهدف إلى المساهمة في بناء منظومة اقتصاد معرفي وطنية، تكون قادرة على منافسة منظومات اقتصادات المعرفة بدول العالم المختلفة، وبخاصة المتقدمة منها.

## ٣- النتائج المترتبة على تطبيق التصور المقترح:

يترتب على تطبيق التصور الذي تقترحه الدراسة النتائج التالية:

* تفعيل دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة، ذاك الاقتصاد الجديد الذي يُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة المنشودة في المجتمع المصري.

* تفعيل دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة من خلال قيام مؤسساته المختلفة بالتنمية المعرفية للطلاب، ومن خلال إسهامها في دمج المجتمع المصري بأفراده وهيئاته المختلفة مع التغيرات المعرفية والتكنولوجية المعاصرة التي تتسم بالتجدد والتنامي والتسارع.
* تحقيق التعاون الفعال بين مؤسسات التعليم الجامعي وبين المؤسسات المجتمعية الأخرى؛ للمساهمة في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري.
* توسيع درجة إفادة التعليم الجامعي من أبرز التطورات المعرفية والتكنولوجية.
* زيادة فعالية التعليم الجامعي بحيث يؤثر تأثيرًا كبيرًا في مجريات الحياة اليومية المصرية التي تشهد العديد من التغيرات والتحولات المعاصرة في المجالات ذات الصلة الوثيقة باقتصاد المعرفة، كالنظام الاقتصادي والمؤسسي، ومنظومة التعليم والتدريب، والبنية الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومنظومة الابتكار .

## ٤- المستفيدون من التصور المقترح:

تتعدد الفئات المستفيدة من تطبيق التصور المقترح للدراسة الحالية لتشمل:

* الطلاب داخل مؤسسات التعليم الجامعي، فتعرضهم للتغيرات والتحولات المعرفية الهائلة المتنامية والمتجددة والمتسارعة باستمرار، يُحتم عليهم ضرورة المسايرة الواعية لهذه التغيرات وهذه التحولات، وهنا يأتي دور التعليم الجامعي في الإسهام في تحقيق ذلك، وهذا ما يحققه التصور المقترح.
* القيادات الجامعية بمؤسسات التعليم الجامعي وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والإداريين المنوط بهم القيام بأدوارٍ هامةٍ في المساهمة في التنمية المعرفية للطلاب، ومن ثم بناء اقتصاد المعرفة.

* القائمون على رسم السياسة التعليمية وصياغة الأهداف التعليمية لمرحلة التعليم الجامعي.
* المؤسسات المجتمعية المختلفة التي تشترك في مهمة تربية الشباب وتنميته معرفيًا، والاعتناء به، ومساعدته على مواكبة التغيرات والتطورات المعرفية والاندماج المعرفي الواعي.

## الهوامش

١- عبد الرحمن كساب عامر: **رأس المال المعرفي**، دار كتاب للنشر والتوزيع، الجيزة، ٢٠١٤م، ص٧.

٢- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤.. الشباب وتوطين المعرفة .. دولة الإمارات العربية المتحدة**، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي، ٢٠١٥م، ص ١٧.

3- World Bank: **Measuring knowledge in the world's economies: Knowledge assessment methodology and knowledge economy index**, The World Bank Institute's Knowledge for Development Program (K4D), The World Bank, Washington, D.C., 2008, p.8.

٤- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤.. الشباب وتوطين المعرفة**، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي، ٢٠١٥م، ص ٣٧.

٥- فتحي الزيات: **اقتصاد المعرفة: نحو منظور أشمل للأصول المعرفية، الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية أصولاً معرفية**، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠١١م، ص ص ٨١- ٨٢.

6- Unesco: **Towards knowledge societies**, Unesco world report, Unesco, Paris, 2005, p.46.

7- Organisation for Economic Co-operation and Development: **The knowledge-based economy**, General Distribution, Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris, 1996, P.7.

8- Brinkley, I.: **Defining the knowledge economy**, Knowledge economy programme report, The Work Foundation, London, July 2006, P.3.

٩- عبد الرسول جابر إبراهيم، صباح رحيم مهدي: "دور الاقتصاد المعرفي في بناء منظومة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تجربة مصر أنموذجًا"، **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد (٣)، العدد (٧)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق، ٢٠١٤م، ص١٤٩.

١٠- محمد إبراهيم علي: "اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة: دور تكامل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد (٢١)، العدد (٨١)، جامعة بغداد، ٢٠١٥م، ص٤٠٢.

١١- مركز الدراسات الاستراتيجية: روح المبادرة والابتكار كدعائم للاقتصاد القائم على المعرفة، **سلسلة نحو مجتمع المعرفة**، الإصدار (٥٠)، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٣م، ص٨٠.

١٢- فتحي الزيات: **مرجع سابق**، ص٧٨.

١٣- مرال توتليان: **مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS)، لبنان، ٢٠٠٦م، ص١٠.

١٤- فتحي الزيات: **مرجع سابق**، ص٧٧.

15- United Nations Industrial Development Organization: **Industrial development report 2016: The role of**

**technology and innovation in inclusive and sustainable industrial development**, United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Vienna, 2015, p.180.

١٦- سلوى أحمد سعيد: اقتصاد المعرفة ودوره في التعليم الجامعي لتطوير التعليم قبل الجامعي في مجال اقتصاديات الأسرة وإدارة موردها المالي، **المؤتمر القومي السنوي السادس عشر والعربي الثامن: التعليم الجامعي العربي ودوره في تطوير التعليم قبل الجامعي**، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ١٥- ١٦ نوفمبر ٢٠٠٩م، ص٦٤٧.

17- Chen, D. H. C., & Dahlman, C. J.: Knowledge and development: A cross-section approach, **Policy Research Working Paper**, No. 3366, World Bank Institute, Washington D.C., August 2004, p.4.

١٨- أحمد محمد محمد عبد العزيز: "اقتصاد المعرفة كمدخل لتحقيق التفوق الإستراتيجي للجامعات المصرية في إدارة رأس المال الفكري باستخدام نموذج الاتجاهات الثلاثة THREE - WAY ICرؤية استشرافية"، **مستقبل التربية العربية**، المجلد (١٩)، العدد (٧٥)، المركز العربي للتعليم والتنمية (أسيد)، القاهرة، يناير٢٠١٢م، ص٨٠، ص١٤١، ص ص١٤٩- ١٥١.

١٩- سهام يس أحمد، جمعه سعيد تهامي: "دراسة تقويمية لواقع ترتيب الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيف العالمية للجامعات"، **مستقبل التربية العربية**، المجلد (١٩)، العدد (٨١)، المركز العربي للتعليم والتنمية (أسيد)، القاهرة، أكتوبر٢٠١٢م، ص ص١٨٧- ١٨٨.

٢٠- سعيد أحمد سليمان: "رؤية جامعة الإسكندرية حول إمكانية الإفادة من صيغة التعليم المفتوح في تحقيق مبدأ حق التعليم الجامعي المتميز للجميع"، **التربية المعاصرة**، العدد (٨٤)، السنة (٢٧)، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، فبراير٢٠١٠م، ص٢٥.

٢١- سهام يس أحمد، جمعه سعيد تهامي: **مرجع سابق**، ص ص٢٤٢- ٢٤٣.

٢٢- حنان إسماعيل أحمد: اقتصاد المعرفة واستثمارها في التعليم الجامعي المصري واقع ورؤى مستقبلية، **المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر (العربي السادس): آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي**، المجلد (١)، مركز تطوير التعليم الجامعي بكلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٥- ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧م، ص٧٣٨.

٢٣- عيد أحمد سليمان: **مرجع سابق**، ص٢٦.

٢٤- مهري أمين دياب، نجوى يوسف جمال الدين: "أهداف الجامعات في مصر وقضاياها في مجتمع المعرفة رؤية ميدانية من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعتي القاهرة وبنها"، **مجلة العلوم التربوية، المجلد (١٥)، العدد (٤)، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، أكتوبر٢٠٠٧م، ص ص٧٠- ٧١، ص٧٧.**

٢٥- أماني السيد السيد غبور: "استخدام مدخل إدارة المعرفة في تطوير الأداء المؤسسي بمؤسسات التعليم العالي في مصر تصور مقترح"، **مجلة كلية التربية**، العدد (٣٦)، الجزء (١)، كلية التربية، عين شمس، ٢٠١٢م، ص٥٦٢.

٢٦- عبد المحسن بن أحمد العصيمي: تحديات التعليم الجامعي في عصر المعرفة، **المؤتمر الدولي الخامس: مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى**، الجزء (١)، المركز العربي للتعليم والتنمية (أسد)، القاهرة، ١٣- ١٥ يوليو٢٠١٠م، ص ص٥٧- ٥٨.

٢٧- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤.. الشباب وتوطين المعرفة، **مرجع سابق**، ص ص٢٠٠- ٢٠١.

٢٨- شيرين عيد مرسي: "تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات تنمية رأس المال الفكري دراسة مستقبلية"، **مجلة كلية التربية ببنها**، المجلد (٢٤)، العدد (٩٥)، الجزء (٣)، يوليو٢٠١٣م، ص ص١١٩- ١٢١.

٢٩- إسماعيل سراج الدين: إعادة اختراع التعليم، **سلسلة أوراق**، العدد (١٥)، وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٥م، ص١٠، ص ص١٢- ١٤، ص ص٥٧- ٥٨، ص٧٦.